

Distr.: General
19 June 2002
Arabic
Original: English



التقرير الرابع عشر للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون

أولا - مقدمة

١ - مدد مجلس الأمن بقراره ١٤٠٠ (٢٠٠٢) المؤرخ ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢ ولاية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون لفترة ستة أشهر، حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. وفي هذا القرار طلب إلى المجلس أيضا أن أقدم قبل ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ تقريرا مؤقتا أقيم فيه الحالة بعد الانتخابات وإمكانات تعزيز السلام. ويقدم هذا التقرير استجابة لذلك الطلب ويتضمن بيانا لأولويات البعثة في الأشهر القادمة.

ثانيا - الانتخابات

٢ - عُقدت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في سيراليون في موعدها المحدد في ١٤ أيار/مايو. وجرت الانتخابات الخاصة لتيسير إدلاء أفراد الجيش والشرطة وموظفي الانتخابات الذين كانوا يعملون يوم الاقتراع بأصواتهم، في ١٠ أيار/مايو، كما جرى انتخاب الممثلين البرلمانيين من زعماء القبائل في ١٠ حزيران/يونيه.

٣ - وقدم ما مجموعه ٩ أحزاب سياسية، بما فيها حزب الجبهة المتحدة الثورية، مرشحين للرئاسة، كما اشترك ١١ حزبا في الانتخابات البرلمانية. وفاز الرئيس كبه في الانتخابات الرئاسية بحصوله على ٧٠,٠٦ في المائة من الأصوات، بينما جاء أرنست كوروما من المؤتمر الشعبي العام في المرتبة الثانية بحصوله على ٢٢,٣٥ في المائة من الأصوات وجاء الزعيم السابق للمجلس الثوري للقوات المسلحة/جيش سيراليون سابقا، جوني بول كوروما، في المرتبة الثالثة بحصوله على ٣ في المائة من الأصوات. وحصل مرشح حزب الجبهة المتحدة الثورية على ١,٧ في المائة من الأصوات. وتسلم الرئيس كبه مقاليد الرئاسة في ١٩

أيار/مايو، وأعلن في ٢١ أيار/مايو عن تكوين مجلس وزراء جديد شمل أشخاصا من المنتسبين إلى حزبه السياسي فقط.

٤ - وفازت ثلاثة أحزاب سياسية بمقاعد في البرلمان. وفاز حزب شعب سيراليون الذي يرأسه الرئيس كبه بـ ٨٣ مقعدا من أصل ١٢٤ مقعدا، وفاز المؤتمر الشعبي العام بـ ٢٧ مقعدا، وفاز حزب جوني بول كوروما، حزب السلام والحرية بمقعدين. وشغل المقاعد البرلمانية المتبقية الاثني عشر زعماء القبائل الذين تم انتخابهم في ١٠ حزيران/يونيه، كما ذكر أعلاه.

٥ - وجرى التصويت في ١٠ و ١٤ أيار/مايو، وكذلك في ١٠ حزيران/يونيه في جو سلمي ممتاز. ولم يبلغ عن أي حوادث عنف. ووفقا للجنة الانتخابية الوطنية بلغ عدد الأصوات المدلى بها ١ ٩٠٧ ٤٦٥ صوتا في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، أي ما يمثل ٨١ في المائة من المقتربين المسجلين.

٦ - وجرى الحملة الانتخابية التي بدأت في ٥ نيسان/أبريل وانتهت في ١١ أيار/مايو بصورة سلمية عموما. بيد أنه حدث في آخر يوم من الحملة أن اصطدم مؤيدو حزب الشعب الحاكم في سيراليون مع مؤيدي الجبهة المتحدة الثورية خلال تجمعات حاشدة عقدت في فريتاون مما أدى إلى إصابة ١٦ شخصا. وأمام عجز شرطة سيراليون عن تنظيم الجمهور الغفير، اضطرت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون إلى نشر فصيلة من ٣٠ جنديا تمكنوا بالفعل من تشتيت الجمهور. ولم تحدث بعد ذلك أي اضطرابات في فريتاون ولا في المقاطعات.

٧ - وراقب الانتخابات ما مجموعه ٢٠٧ مراقبين من الكمنولث، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الوحدة الأفريقية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومركز كارتر، فضلا عن ٣٥٠٠ مراقب محلي ينتمون إلى ١٨ مجموعة من جماعات المجتمع المدني في سيراليون ومجلس كنائس سيراليون. ووصف المراقبون الانتخابات بأنها كانت حرة وشفافة وخالية من العنف عموما. وأشاروا إلى بعض الصعوبات التقنية والإدارية، لا سيما فيما يتعلق بالتنوع غير الكافية لدى المقتربين وخلو سجلات المقتربين من بعض الأسماء، غير أنهم لاحظوا أن ذلك لم يفسد الانتخابات. وقبلت جميع الأحزاب السياسية المعارضة، بما فيها حزب الجبهة المتحدة الثورية نتائج الانتخابات وأعلنت التزامها بالتعاون مع الرئيس كبه على إعادة بناء البلد.

دور الأمم المتحدة في الانتخابات

٨ - أعادت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون مؤقتاً نشر قوة قوامها ١١ ٠٠٠ فرد في ٢٠٠ منطقة من مناطق الخطر الكبير في كامل أنحاء البلد، كما ساعدت شرطة سيراليون على نشر ٤٠٠ ٤ فرد من أفراد الشرطة فضلاً عن وحدات مسلحة متنقلة لتوفير الأمن للانتخابات. وفضلاً عن ذلك، وفّرت البعثة دعماً حاسماً في مجال النقل والإمداد للجنة الانتخابية الوطنية. وقامت البعثة بالتعاون مع الفريق القطري التابع للأمم المتحدة، بتقديم المساعدة في مجال النقل والإمداد إلى مراقبي الانتخابات الوطنيين والدوليين. وموّل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نشر ٣٠ مراقباً من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومنظمة الوحدة الأفريقية، وقام بشراء ١٢ ٠٠٠ صندوق اقتراع، فضلاً عن معدات اتصالات حيوية للجنة الانتخابية الوطنية وللشرطة. وقام العنصر الانتخابي في البعثة برصد مختلف مراحل عملية الانتخابات عن كثب وقدم تقريراً بشأن المسائل الرئيسية مما مكّن الممثل الخاص من الإشارة على اللجنة الانتخابية الوطنية بتفادي مواطن الخلل.

٩ - وعزّز إيفاد ٣٠ فرداً إضافياً من أفراد الشرطة المدنية إلى بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، كثيراً المساعدة التي قدمتها البعثة إلى شرطة سيراليون في مجال وضع الخطة التنفيذية للانتخابات. وكَمَّل قسم الإعلام التابع للبعثة جهود اللجنة الانتخابية الوطنية في مجال تثقيف المقترعين، كما نشر يوم الاقتراع مقررّين في جميع المقاطعات الانتخابية في حين غطت إذاعة البعثة الانتخابات تغطية كاملة على مدار الساعة. وفي يوم الاقتراع، قام الممثل الخاص للأمين العام ونائباه كل على حدة بزيارة محطات الاقتراع في كامل أنحاء البلد وأشاروا على المسؤولين في اللجنة الانتخابية الوطنية بتسوية المشاكل الناشئة. وزار الأفراد العسكريون والمدنيون التابعون للبعثة ما مجموعه ٧٠٠ ٤ محطة اقتراع من جملة محطات الاقتراع الرسمية البالغ عددها ٢٥٦ ٥ محطة، وذلك لرصد الأحداث يوم الاقتراع.

ثالثاً - الحالة الأمنية بعد الانتخابات

١٠ - كانت الانتخابات الناجحة مؤشراً لنهاية المرحلة الثانية من العمليات العسكرية لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون لعام ٢٠٠٢، والتي كان الهدف الرئيسي منها هو توفير الأمن الفعال والدعم في مجال النقل والإمداد للانتخابات. وفي نهاية الانتخابات، أعادت البعثة نشر قواتها إلى مواقعها السابقة البالغ عددها ٣٩ موقعا وواصلت القيام بدوريات قوية للتصدي لأي اضطرابات ممكنة. وتنفذ حالياً البعثة المرحلة الثالثة من عملياتها بالتركيز على توطيد

حالة الاستقرار السائدة ورصد كيفية إرساء سلطة الحكومة المنتخبة الجديدة وكذلك الجيش والشرطة.

١١ - وظلت الحالة الأمنية العامة في سيراليون مستقرة عموماً بعد الانتخابات. بيد أنه أدت احتجاجات قدماء المحاربين المتواصلة، غير الراضين عن التأخير في دفع منحهم، أدت إلى ظهور التوتر في بعض المناطق. ونشأت أيضاً بعض الاضطرابات، لا سيما في مويامبا، بسبب مطالبة المقاتلين التابعين لقوات الدفاع المدني الحكومة ببعض الاستحقاقات. وفضلاً عن ذلك، أدت الخلافات بين السكان العائدين وقدماء المحاربين، والتي شملت منازعات بشأن المنازل التي تم الاستيلاء عليها بصورة غير مشروعة، فضلاً عن العلاقات بين المقاتلين التابعين للجهة المتحدة الثورية سابقاً ورفاقهم السابقين الذين انضموا إلى الحزب الحاكم، مما أدى إلى توترات في منطقتي طوغو وكيلاهون اللتين تسود فيهما حالة متقلبة. وقدمت قوات البعثة الدعم إلى شرطة سيراليون في مجال مواجهة الاضطرابات في حين قام المراقبون العسكريون والمسؤولون عن الشؤون المدنية بدور وساطة في الخلافات المتعلقة بالمنازل التي تم الاستيلاء عليها بصورة غير مشروعة.

١٢ - واشتكت بعض الأحزاب السياسية للبعثة من مضايقة مؤيدي الحزب الحاكم لها. وعلى الرغم من أن هذه التقارير لم يتسنَّ التحقق منها، فقد أعربت البعثة للحكومة عن قلقها إزاء هذه الأعمال التي يمكن أن تشكل مصدراً لزعزعة الاستقرار. وكانت نتائج الانتخابات الخاصة التي تدل فيما يبدو على أن أفراد القوات المسلحة قد صوتوا بأعداد كبيرة للزعيم السابق للمجلس الثوري للقوات المسلحة/جيش سيراليون سابقاً جوني بول كروما، كانت سبباً في إثارة مخاوف بشأن إمكانية وقوع ردود فعل ضد هؤلاء الأفراد، كما نشأت حالة من القلق على نطاق واسع بسبب ولائهم للحكومة. ولتبيد هذه المشاغل، قام الرئيس كبه بجولة في مواقع انتشار الجيش في كامل أنحاء البلد مؤكداً لأفراده أنهم سوف لا يُغرمون بسبب ممارستهم لحقهم في التصويت لمرشح اختاروه. وعلى أثر ذلك اجتمع كبار ضباط الجيش مع الرئيس وأعلنوا ولاء القوات المسلحة للحكومة.

١٣ - وما فتئ الصراع المتزايد في ليبيريا يؤثر في الاستقرار في المناطق الواقعة على امتداد الحدود مع سيراليون. ففي مناسبات عدة، أغارت عناصر تابعة لكل من القوات المسلحة في ليبيريا وجبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية على قرى في سيراليون بحثاً عن المواد الغذائية. وهناك قلق من أن مثل هذه الغارات يمكن أن تزداد باقتراب موسم الأمطار. وطلب عدد من الجنود الليبريين من البعثة ومن مواقع انتشار جيش سيراليون الحصول على اللجوء فراراً من القتال الدائر في ليبيريا. وفضلاً عن ذلك أعربت حكومة

سيراليون عن القلق إزاء إمكانية وجود عناصر ليبيرية مسلحة ضمن العدد الكبير من اللاجئين الفارين إلى المقاطعتين الجنوبية والشرقية من البلد.

١٤ - وقد عزز جيش سيراليون انتشاره في المناطق الحدودية لمنع غارات عناصر الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية والقوات المسلحة الليبرالية. غير أن فعالية الجيش محدودة بسبب مواطن الضعف في مجال النقل والإمداد والتي قد تتفاقم بسبب موسم الأمطار. وعززت أيضا بعثة الأمم المتحدة في سيراليون دورياتها البرية والجوية في هذه المناطق لردع هذه الغارات. والتقى قائد قوة بعثة الأمم المتحدة في سيراليون مع وزير الدفاع الليبري في بو واترسايد في ٢٨ أيار/مايو، وحثه على اتخاذ تدابير لمنع غارات القوات المسلحة الليبرية. واجتمع ممثلي الخاص أيضا مع قادة كل من السنغال ونيجيريا وغانا ومالي، فضلا عن الأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بغية لفت انتباههم إلى الخطر الذي يشكله التزاع في ليبيريا على التقدم المحرز في سيراليون.

رابعاً - التطلع إلى المستقبل بعد الانتخابات

١٥ - شدد مجلس الأمن في قراره ١٤٠٠ (٢٠٠٢) على أهمية استمرار الدعم الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة في سيراليون إلى حكومة سيراليون في توطيد السلام والاستقرار بعد الانتخابات. وفي هذا المجال، تركز بعثة الأمم المتحدة على حفظ البيئة الأمنية التي من شأنها أن تتيح للحكومة توطيد سلطتها، وتتطرق إلى الجوانب غير المنتهية من عملية السلام، والتي تشمل إعادة إدماج قدماء المحاربين، وتوطيد سلطة الدولة في البلد، وترسيخ العدالة، وحقوق الإنسان والمصالحة الوطنية. وتتطرق الفريق القطري للأمم المتحدة من جانبه، إلى مسائل تتعلق بالانتعاش الوطني وبناء قدرات الحكومة على تقديم الخدمات الهامة إلى السكان، ولا سيما في الأقاليم. وفي هذا السياق، حددت البعثة والأمانة العامة الأولويات المبينة أدناه، التي يجب معالجتها على نحو عاجل في الأشهر القادمة، بغية توطيد السلام، في حين وضع الفريق القطري للأمم المتحدة مشروع استراتيجية لدعم جهود الانتعاش.

المسائل الأمنية

١٦ - سيظل الأمن الهامس الرئيسي إلى أن يتم بناء قدرات المؤسسات الأمنية في سيراليون والاعتماد عليها على نحو كاف لتمكينها من الحفاظ وحدها على البيئة الأمنية التي هيأتها بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. وكما أشرت في تقريره السابق (S/2002/267)، فلا ينبغي اعتزام تقديم مقترحات مفصلة تتعلق بالتخفيض التدريجي في حجم البعثة وخروجها نهائياً من سيراليون في تقريره الذي ساقدمه في أيلول/سبتمبر إلى مجلس الأمن. وفي هذا الصدد،

أرسلت الأمانة العامة فريقاً عسكرياً إلى سيراليون خلال الفترة من ٩ إلى ١٤ حزيران/يونيه لمساعدة البعثة في وضع هذه المقترحات. ويعد تعزيز قدرات كل من الشرطة والجيش في سيراليون ومساءلتها وولاؤها عنصراً أساسياً في التخطيط للتعديلات المتوقعة في العنصر العسكري للبعثة فضلاً عن وضع آلية تنسيق فعالة مع البعثة بغية تفادي الفراغ الأمني عند انسحاب البعثة النهائي.

١٧ - وقد طرأ حالياً تحسن كبير على قوة الشرطة في سيراليون نتيجة التدريب الذي قدمه عنصر الشرطة المدنية للأمم المتحدة وفريق تدريب الشرطة التابع للكمونولث، فضلاً عن المعدات التي قدمتها حكومة المملكة المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. إلا أن قوة الشرطة لا تزال تواجه مشكلات هامة من حيث إمكانياتها والعوائق المتعلقة بالموارد. وينبغي زيادة حجم قوة الشرطة إلى القوام الذي كانت عليه ما قبل الحرب على الأقل (٩ ٠٠٠ فرد من الـ ٦ ٠٠٠ فرد حالياً)، ويتطلب تدريب العناصر تعزيز معدات الدعم وتحسينها. وتوسيع القوة غير ممول حالياً، مرافق التدريب غير كافية. والشرطة ليست منتشرة بالتساوي في الأقاليم وهي مجهزة تجهيزاً سيئاً. وبغية التطرق إلى هذه المسائل، تعمل الشرطة المدنية للأمم المتحدة مع قيادة شرطة سيراليون وفريق الكمونولث على وضع خطة عمل لتحديد التحديات الأمنية الهامة والأولويات الرئيسية لكي تتمكن الشرطة من الاضطلاع بالمسؤولية الرئيسية عن الأمن الداخلي خلال فترة الأشهر الاثني عشر إلى الثمانية عشر القادمة، كجزء من استراتيجية شاملة لحل بعثة الأمم المتحدة في سيراليون تدريجياً.

١٨ - وفيما يتعلق بجيش سيراليون، فمن الواضح أن الحكومة ستواصل اعتمادها بشكل كبير على المساعدة التدريبية التي تقدمها المملكة المتحدة والفريق العسكري الدولي الاستشاري في مجال التدريب. وأنهى الجيش انتشاره في مواقع عسكرية دائمة في أنحاء البلد، إلا أن استدامة هذا الانتشار يعتبر موضع قلق. والحالة البدائية للمواقع العسكرية الدائمة، والسمة المؤقتة لأماكن إقامة الجيش وحالة الطرق السيئة اللازمة لإعادة الإمداد، تجتمع عناصر تقلل جميعها من فعاليتها.

١٩ - ومع تواصل التخطيط لإدخال تعديلات على الوجود العسكري لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون، تراقب البعثة عن كثب فعالية جيش سيراليون وظروفه وستنسق وتتشاور بشكل وثيق مع الحكومة وقيادة الجيش حول الآثار التي ينطوي عليها الأمن في خططها المتعلقة بتخفيض قواتها. وبالإضافة إلى ذلك، من المهم كفاً أن تتم الخطط المستقبلية المتعلقة بالجيش، فضلاً عن خطط تجنيد وتدريب رجال الشرطة، في وقت واحد مع خطط تخفيض قوة البعثة بغية تحقيق الهدف الرئيسي ألا وهو تفادي الفراغ الأمني بعد مغادرة البعثة.

إعادة الإدماج الفعلي للمقاتلين السابقين

٢٠ - أكمل ما مجموعه ٦ ٤٩٠ مقاتلا سابقا حتى الآن عملية إعادة الإدماج، ويشارك حاليا ٢٠ ٦٢٨ مقاتلا آخر في مشاريع إعادة الإدماج في القطاع الزراعي، فضلا عن التدريب المهني، والتعليم الرسمي والمشاريع الصغيرة. ويشارك ٥٦٦ منهم في مشاريع إعادة إدماج الأطفال. واستنادا إلى الخطط الحالية، يعتزم إشراك ٧ ٠٠٠ مقاتل سابق في مشاريع إعادة الإدماج كل ستة أشهر. إلا أن البرنامج لا يزال يواجه نقصا في التمويل قدره ١٣,٤ مليون دولار أمريكي، فضلا عن وجود فرص محدودة وأوجه قصور إدارية لدى اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ويشكل قدماء المحاربين الذين ينتظرون فرص إعادة الإدماج تهديدا محتملا للاستقرار. وكما أشرنا سابقا، فقد خرج بعض قدماء المحاربين في مظاهرات في العديد من أجزاء البلد، احتجاجا على عدم دفع علاواتهم.

٢١ - وتقوم بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالإضافة إلى حكومات كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة واليابان بدعم مشاريع مؤقتة تشغل بعض قدماء المحاربين إلى أن تتاح لهم فرص إعادة إدماج طويلة الأجل. ففي الأشهر القادمة، يتوقع أن يقدم ما مجموعه ٣٣ مشروعا دعما قصير الأجل إلى زهاء ٢ ٠٠٠ مقاتل سابق. وبالإضافة إلى تنفيذ هذه المشاريع، ستواصل البعثة تقديم المشورة إلى اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج حول كيفية التغلب على أوجه القصور التنفيذية وتشجيعها على كفاءة انتشار جغرافي متوازن لفرص إعادة الإدماج. وستقوم البعثة أيضا برصد قدماء المحاربين، والذين لا يزال يعيش معظمهم كمجموعات في مناطق يحتمل أن تكون سريعة التأثير مثل أقاليم تنقيلي، وكونو، وكايلاهون، وكاغا.

بسط نفوذ الدولة

٢٢ - لا يزال إعادة بناء الهياكل الحكومية المحلية الفعالة أمرا حيويا بالنسبة لاستقرار العديد من المناطق التي لم تسيطر عليها الحكومة خلال النزاع. ومنذ انتهاء عملية نزع السلاح في كانون الثاني/يناير، عملت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والشركاء الدوليون على تيسير نشر المديرين الحكوميين والشرطة في جميع الأقاليم. وعاد أيضا زعماء القبائل البارزون إلى قبائلهم. بيد أنه توجد عوائق كبيرة في الإمكانيات، ولا سيما في المناطق التي أمكن الوصول إليها مؤخرا، والتي تحتاج إلى استثمارات هامة في التوظيف والتدريب والمعدات على مدى عدة سنوات.

٢٣ - وبغية دعم الحكومة في معالجة هذه المسائل، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساعدة لوضع مشروع قانون جديد للحكومة المحلية يتوقع أن يعتمد البرلمان الجديد.

وستواصل البعثة عملها على نحو وثيق مع الحكومة، وسيواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والجهات المانحة تقديم المساعدة من أجل استعادة القدرات الإدارية الرئيسية ورصد أوجه القصور التي قد تقوّض الاستقرار المحلي. وبغية تعزيز فعالية البعثة في هذا المجال، من الضروري تزويد عنصر الشؤون المدنية التابع للبعثة بالموظفين من ذوي الخبرة في الإدارة العامة ونشرهم في الأقاليم لتقديم الدعم والمشورة إلى المديرين الحكوميين المحليين بشأن بناء القدرات، بالإضافة إلى إجراء تعديلات على تكوين البعثة في الأشهر القادمة.

مسائل الحكم

٢٤ - من التحديات الأساسية في سيراليون معالجة المشاكل الطويلة الأجل في النظام القضائي فيها. وسيتطلب ذلك جهداً شاملاً ومتواصلاً من جانب الحكومة، مع دعم المجتمع الدولي لإعادة بناء جهاز قضائي نزيه وشفاف ومستقل. وقد عينت الحكومة رؤساء لجميع المحاكم المحلية، وقضاة صلح لمعالجة القضايا المدنية والجنائية الطفيفة. إلا أنه لا تعمل سوى ٥ محاكم صلح من أصل ٢٤ محكمة صلح في البلد، لا تتمتع سوى بقدرات محدودة للغاية من حيث الموظفين المدربين والإمدادات. وتقوم حالياً بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحكومة المملكة المتحدة بتنسيق جهودها لتيسير توسيع التغطية القضائية في وقت مبكر من خلال تقديم الدعم الإمدادي وإعادة التأهيل الفوري للهياكل الأساسية الرئيسية.

٢٥ - وستعتبر تصرفات وسياسات الحكومة المنتخبة حديثاً على قدر من الأهمية في جهود تعزيز السلم والحفاظ على الاستقرار. ومن الحيوي على نحو خاص بالنسبة للحكومة نشر ثقافة التسامح التي تسمح باستمرار التنافس السياسي السلمي. وفي هذا المجال، يذكر أن أحد الأهداف الرئيسية لعملية السلام في سيراليون يكمن في إدماج الجبهة الثورية المتحدة في النظام السياسي العام. وفي ضوء فشل حزب الجبهة الثورية المتحدة في الانتخابات، فإن من التحديات الرئيسية التي تواجهها الحكومة إيجاد سبل لإشراك هذا الحزب في العملية الديمقراطية. لذلك ستواصل بعثة الأمم المتحدة في سيراليون التشجيع على إدخال، لا حزب الجبهة الثورية المتحدة فحسب بل كذلك أحزاب الأقلية الأخرى في العملية السياسية. ولهذه الغاية، يعتزم ممثلي الخاص تيسير استمرار الحوار السياسي الناجع الذي كان عاملاً أساسياً في التوصل إلى توافق وطني في الآراء بشأن الانتخابات. ومن المهم كذلك لكل من الحكومة والمجتمع الدولي مواصلة تشجيع قيادة حزب الجبهة الثورية المتحدة على الاستمرار في تطوير حزبها السياسي.

تعزيز حقوق الإنسان، والمصالحة الوطنية والعدالة

٢٦ - واستمر قسم حقوق الإنسان بالبعثة في إجراء تحقيقات فيما حدث في الماضي من حالات إساءة المعاملة في مجال حقوق الإنسان ومن انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي. والقسم بصدد تحليل الشهادات المقدمة من أكثر من ١٥٠ ضحية من ضحايا عمليات بتر الأعضاء التي لها علاقة بالحرب، وقد تم بتر الأعضاء عمدا في أكثر من ثلثي الحالات. وبالإضافة إلى ذلك، أجريت تحقيقات أولية بشأن وجود مقابر جماعية في مقاطعات كيلاهون وبورت لوكو وكوانادوغو وبومبالي. وفي ٢٠ أيار/مايو، افتتحت البعثة مكتبا إقليميا رابعا لحقوق الإنسان في كوادو.

٢٧ - وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، أحرز تقدم فيما يتصل بإنشاء لجنة تقصي الحقائق والمصالحة. وفي ٢٥ آذار/مارس، بدأت الأمانة المؤقتة للجنة في العمل، حيث تضم أمينا تنفيذيا واحدا وثلاثة مستشارين دوليين وستة مستشارين وطنيين. وفي ١٣ أيار/مايو، أعلن الرئيس كبه تعيين أربع مفاوضين وطنيين وثلاثة مفاوضين دوليين في اللجنة. ومع هذا، فقد تحتم إرجاء موعد بداية العمل في اللجنة، الذي كان من المفروض أن يكون في ١ حزيران/يونيه. بموجب النظام الأساسي ذي الصلة، وذلك من جراء ما ظهر من صعوبات فيما يتعلق بتعبئة التمويل اللازم للجنة. وحتى الآن لم يعلن عن التبرع سوى بمبلغ ١,٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، وذلك من مبلغ ١٠ ملايين دولار، وهو المبلغ المدرج في الميزانية والمخصص للجنة.

٢٨ - واتخذت أيضا خطوات إضافية لإنشاء المحكمة الخاصة لسيراليون. وفي أيار/مايو، تم تعيين السيد روبين فنسنت (المملكة المتحدة) كنائب مسجل للمحكمة الخاصة، إلى حين التشاور مع رئيس المحكمة، والسيد دافيد كرين (الولايات المتحدة) بوصفه مدعيا عاما. وتجري في الوقت الراهن مقابلات مع المرشحين للعمل كقضاة، حيث تتم تسمية كل منهم من قبل الدولة التي ينتمي إليها، وذلك بهدف تعيينهم وإحاقهم بالدائرة الابتدائية أو دائرة الاستئناف. وفي سيراليون، أصدر البرلمان اتفاق المحكمة الخاصة، قانون (التصديق) لعام ٢٠٠٢، بوصفه قانونا تنفيذيا. ومن ثم، فقد أصبحت سلطات وصلاحيات المحكمة الخاصة سارية بحكم القانون في نظام سيراليون القانوني الوطني.

٢٩ - ولا يزال النظر قائما في الترتيبات المالية والإجراءات المحاسبية المتصلة بتحويل المساهمات من الصندوق الاستئماني إلى المحكمة الخاصة، وبصفة مؤقتة، وافقت لجنة الإدارة، رهنا بالنظر في وقت لاحق، على النظامين الأساسي والإداري الماليين والنظامين الأساسي والإداري لشؤون الموظفين، فيما يتعلق بالمحكمة الخاصة، بناء على النظم المناظرة لدى الأمم

المتحدة، مع القيام بالتكليف اللازم وفقا لظروف المحكمة الخاصة. ولا يزال إبرام اتفاق لإعارة الموظفين بين الأمم المتحدة والمحكمة الخاصة فيما يتصل بنقل الموظفين إلى المحكمة الخاصة معلقا.

٣٠ - ولدى إبرام الاتفاقات المالية واتفاق إعارة الموظفين، ينتظر أن يصبح بوسع نائب المسجل أن يقوم، هو وفريق طليعي، في القريب العاجل، بتهئية تواجد رئيسي في سيراليون، ووضع القواعد المالية والإدارية اللازمة لمرحلة بداية المحكمة في عملها، واستهلال عملية تعيين الموظفين، والاتفاق مع البعثة على شروط وأحكام تعاونها مع المحكمة الخاصة في مجال توفير الدعم الإداري والسوقي. بعد ذلك، سيشرع المدعي العام، هو وفريق طليعي من المحققين والمدعين، في عملية التحقيق والمقاضاة.

٣١ - وستظل مسألة تقديم البعثة الدعم إلى الهيئات التي تتناول ما حدث في الماضي من حالات سوء معاملة، وذلك من قبيل لجنة تقصي الحقائق والمصالحة والمحكمة الخاصة تحظى بأولوية قصوى. وفي هذا الصدد، ستسعى البعثة إلى ربط هذه المبادرات المتعلقة بالحقائق والعدالة والإنصاف والمصالحة بعملية إعادة بناء مؤسسات إرساء سيادة القانون وإصلاح القانون ونظام العدالة في الحالات اللاحقة لانتهااء الصراع. وسوف يضطلع ببرامج للتدريب وبناء القدرات في ميدان حقوق الإنسان، وذلك مع هيئات تشمل الشرطة والجهاز القضائي والمهن القانونية والإدارة المدنية والسلطات التقليدية وجماعات حقوق الإنسان وعمامة الجماهير من خلال وسائط الإعلام.

القضايا الإقليمية

٣٢ - كما ورد في الفقرتين ١٣ و ١٤ أعلاه، يهدد الصراع القائم في ليبيريا بتقويض التقدم المحرز في سيراليون. ومن ثم، فإن البعثة تراقب عن كثب ما يحدث من تطورات في مناطق الحدود، كما أنها تجري اتصالات بالمسؤولين عن الأمن في ليبيريا وكذلك بزعماء المنطقة دون الإقليمية، بهدف تجنب انتشار الصراع وانتقاله إلى سيراليون. وتشكل التطورات الدائرة في ليبيريا واحدا من العوامل الرئيسية التي تؤخذ في الحسبان في الوقت الراهن، وذلك فيما يتصل بالتخطيط الجاري بشأن تخفيض البعثة.

خامسا - الانتقال إلى مرحلة الإنعاش الوطني

٣٣ - بغية كفالة الأخذ بنهج منسق ومتكامل فيما يتعلق بعملية الإنعاش الجارية، وضعت اللجنة الوطنية للإنعاش، في أيار/مايو، الجزء الأول من استراتيجية وطنية للإنعاش، مما يشمل

المقاطعات التي أمكن الوصول إليها مؤخرا في الجزأين الشرقي والشمالي بالبلد. وتركز هذه الاستراتيجية على الإجراءات الفورية اللازمة لتلبية الاحتياجات الأساسية لدى السكان، مع القيام في نفس الوقت بوضع أساس للانتقال نحو تنمية مستدامة. وهي تحدد أولويات في ستة مجالات رئيسية ترمي إلى تعزيز الاستقرار في البلد، وهي استعادة السلطة المدنية؛ وتحسين إنجاز الخدمات الاجتماعية الأساسية؛ وتيسير إعادة التوطين والإدماج؛ وتشجيع المصالحة والحقوق؛ وحفز عملية إحياء الاقتصاد؛ وتحسين الوصول للخدمات. وكما سبقت الإشارة إلى ذلك في الفقرة ١٥ أعلاه، أعد الفريق القطري التابع للأمم المتحدة أيضا مشروع استراتيجية لبناء السلام والانعاش، وهي تحدد كيفية مساهمة فروع الأمم المتحدة العاملة في الحقلين الإنساني والإنمائي في عملية الانعاش على نحو مترابط.

٣٤ - ومن الجوانب الأساسية لعملية الانعاش، تيسير إعادة توطين الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين العائدين. فهم يعودون إلى مناطق من أشد المناطق فقرا وأكثرها خرابا، وهي مناطق تتسم بارتفاع كثافة تجمعات قدماء المحاربين. وفي ٢٨ آذار/مارس، بدأت المرحلة الثالثة لبرنامج إعادة التوطين بالبلد، واستمرت هذه المرحلة حتى ٣٠ نيسان/أبريل، حيث توقفت العمليات في ذلك التاريخ بسبب بداية فترة الانتخابات. وفي هذه المرحلة، أعيد توطين ما يقرب من ١٢٠ ٠٠٠ مشرد داخليا في المناطق التي أمكن الوصول إليها مؤخرا. وكانت بداية المرحلة الرابعة أثناء الأسبوع الأول من حزيران/يونيه، حيث يتوقع أن يعاد توطين ما يقل عن ١٣ ٠٠٠ نسمة. وقد قامت البعثة والمنظمة الدولية للهجرة بتوفير دعم النقل لترحيل هؤلاء العائدين من السكان والمهاجرين.

٣٥ - وقامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالتوسع في إعادة توطين العائدين إلى مناطق القبائل بمقاطعتي كونو وكيلاهون. ومنذ آذار/مارس، أعيد توطين ما يربو على ٣٠ ٠٠٠ من العائدين، كما أعيد إلى الوطن أكثر من ١٥ ٠٠٠ من اللاجئين من رعايا سيراليون (٧ ٥٠٠ من غينيا و ٨ ٠٠٠ من ليبيريا). وفي الوقت الراهن، لا يزال هناك قرابة ٢٢ ٠٠٠ عائد يقيمون في مستوطنات مؤقتة أو مجتمعات مضيقة، في منطقة مستقلة بمقاطعة بوجهون. ومن المقدر أن نحو ١٦٥ ٠٠٠ لاجئا من سيراليون لا يزالون في حالة لجوء في المنطقة دون الإقليمية. وستواصل البعثة، في حدود إمكانياتها، توفير الدعم اللازم للعائدين من اللاجئين والأشخاص المشردين في مناطق انتشارها.

٣٦ - والنقل المادي للأسر التي كانت مشردة ليس سوى الخطوة الأولى في عملية إعادة التوطين. وينبغي أن يتركز الاهتمام الآن بشكل تام على توفير الدعم اللازم للاضطلاع ببرامج مجتمعية سليمة من برامج الانعاش تتضمن كافة الجهات الفاعلة في الحقلين الإنساني

والإنمائي، مع العمل بشكل وثيق مع الوكالات الحكومية المناظرة. وتبذل جهود اليوم لإنشاء آليات رصد فعالة في المناطق الرئيسية لإعادة التوطين بهدف ضمان الوفاء بالاحتياجات المجتمعية ومعالجتها بأكثر السبل فعالية.

٣٧ - وهناك أولوية أخرى تتعلق بالإنعاش، وهي حفز إحياء الاقتصاد. وفي هذا الصدد، ترى حكومة سيراليون أن قطاع التعدين مصدر محتمل هام للنمو الاقتصادي والحد من الفقر. ومع هذا، فإن هذا القطاع قد يؤدي إلى زعزعة استقرار البلد، إذا تُرك دون رقابة أو استغلت موارده لتحقيق مكاسب شخصية. والترتيبات القائمة لا تعمل على نحو كامل، وهي لم تعد نتيجة لذلك على سيراليون حتى الآن بالحد الأقصى من المكاسب. وتتولى وزارة الموارد المعدنية الآن، بمساعدة من البنك الدولي وإدارة التنمية الدولية ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، بإعداد برنامج إنعاش شامل لفترة ما بعد الحرب، ويركز هذا البرنامج على هدفين أساسيين، وهما '١' المحافظة على النظام المدني في مناطق التعدين؛ '٢' وضع إطار تنظيمي سليم للتعدين والتسويق. وسوف يشدد على إدارة الشؤون بأسلوب سليم فيما يتصل بقطاع التعدين. وتقوم الحكومة اليوم بوضع سياسة واستراتيجية للتعدين لتنظيم النشاط الحربي المتعلق بتعدين الماس وهيئة بيئة ملائمة لاجتذاب الاستثمار الخاص لأغراض التعدين على صعيد صناعي. والحكومة بحاجة إلى التعجيل بتحسين قدرتها التشغيلية على مراقبة وتقليص التعدين غير المشروع، إلى جانب متابعة استئناف تنفيذ العقود المتعلقة بتعدين الماس على صعيد صناعي.

سادسا - ملاحظات

٣٨ - شكل نجاح الانتخابات في ١٤ أيار/مايو حدثا هاما طبع عملية السلام في سيراليون. فبعد مضي أربعة أشهر فقط على إتمام عملية نزع السلاح، تكتسي الانتخابات خطوة بارزة في اتجاه تحقيق سلام دائم في سيراليون. وأود أن أهنئ شعب سيراليون على إقباله المكثف على التصويت، وبهدوء وانتظام. وينبغي الثناء أيضا على الجهود التي بذلتها اللجنة الانتخابية، التي نظمت الانتخابات وأجرتها، وعلى جهود بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وغيرها من الشركاء الدوليين، الذين قدموا دعما حيويا في مجال الأمن والإمداد وعلى المستوى التقني والمالي. وأثنى أيضا على الأحزاب السياسية التي ساهمت في إنجاح الانتخابات بقبولها المثالي لنتائجها.

٣٩ - ويجب أن يدوم الهدوء السائد حاليا حتى تتمكن الأحزاب السياسية المعنية جميعها من التركيز على التحديات المباشرة القائمة. وفي تقرير الأخير (S/2002/267)، شددت على أن الانتخابات سوف لا توفر من تلقاء نفسها حلا دائما للأزمة في سيراليون وأن الاستقرار الذي تحقق في سيراليون سيظل هشاً بدون هياكل حكومية ثابتة في جميع أنحاء البلد وجهاز أمني قادر

على حماية البلد من المخاطر التي تهدده في الداخل ومن الخارج. وأكد مجلس الأمن أيضا، في قراره ١٤٠٠ (٢٠٠٢)، على أهمية مواصلة البعثة لدعمها لحكومة سيراليون في تعزيز السلام والاستقرار بعد الانتخابات. وآفاق تعزيز السلام الهش في سيراليون واعدة، شريطة أن تعمل الحكومة، والبعثة وبقية الشركاء الدوليين بسرعة وفعالية لمعالجة الأولويات المبينة في هذا التقرير.

٤٠ - بيد أنني قلق بشأن عاملين يشكّلان، في هذه المرحلة، أكبر خطر يهدد الاستقرار في سيراليون. أولا، تصاعد حدة التراع في ليبيريا. ومما ينذر بمزيد من القلق ازدياد اجتياح عناصر مسلحة لسيراليون. وثمة خطر حقيقي يهدد ليبيريا وسيراليون بالوقوع في حلقة مفرغة، تقبل فيها الحرب الأهلية وتدبر بين البلدين. لذا، من المهم أن يهيب المجتمع الدولي للتصدي للتراع الدائر في ليبيريا. وفي هذا الصدد، فإن الجهود المتواصلة التي يبذلها قادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجمهورية كوت ديفوار والمغرب محمد السادس، من أجل التشجيع على وقف إطلاق النار والمصالحة بين الأطراف الليبيرية، وبناء الثقة بين قادة سيراليون وغينيا وليبيريا تستحق دعم المجتمع الدولي وتشجيعه. وبالتالي، أحث مجلس الأمن على اتخاذ تدابير ملموسة لدعم هذه الجهود، التي أتوقع أن تدعم من مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، عندما يصير جاهزا للعمل.

٤١ - أما العامل الثاني فهو التحدي الذي يواجه الجيش والشرطة في سيراليون في جهودهما الرامية إلى تطوير قدراتهما على حمل المسؤولية بفعالية عن استتباب الأمن في البلد بعد الرحيل المحتمل للبعثة. ووضع خطة أمنية وطنية واضحة لسيراليون، بما في ذلك تحديد ما ينبغي عمله لكي يصبح الجيش والشرطة قادرين على استدامة الاستقرار الذي ساد بوجود البعثة، أمر حاسم لتخطيط عملية الانسحاب التدريجي للبعثة. وقد قطعت جهود حكومة المملكة المتحدة والفرقة العسكرية الدولية الاستشارية في مجال التدريب شوطا بعيدا في إعداد جيش سيراليون لتحمل مسؤولياته في مجال الأمن الوطني، على غرار ما حققته جهود الكومنولث والبعثة فيما يتعلق بالشرطة. بيد أن كلتا المؤسستين لا تزالان تعانيان مواطن قصور هائلة، لا سيما فيما يتعلق بالهياكل الأساسية، والإمدادات وقدرة الحكومة على دعمهما. ففيما يتعلق بالشرطة، أوصي بالاحتفاظ في البعثة بأفراد الشرطة المدنية الإضافيين التابعين للأمم المتحدة والذين تم نشرهم مؤخرا لدعم الانتخابات. فسيعزيز استمرار وجودهم قدرة البعثة على دعم تدريب شرطة سيراليون. وعلى وجه الاستعجال، يجب إيجاد سبيل لتوسيع نطاق قدرة القوة وتحسينها إلى درجة تمكنها من الحفاظ على القانون والنظام بدون وجود البعثة. ولن يسع الحكومة المنتخبة مؤخرًا أن تحقق بمفردها هذا الهدف في جدول زمني واقعي. لذا من اللازم اتخاذ تدابير خاصة للتعجيل بهذه العملية.

٤٢ - وفي إطار التخطيط المتواصل لسحب البعثة، سيظل المقياس الرئيسي متمثلاً في قدرة الحكومة على الحفاظ على الأمن الداخلي والخارجي بدون مساعدة دولية. وفي تقدير البعثة، ينبغي لسحب البعثة تدريجياً أن يكون متناسباً مع الظروف الأمنية السائدة وقدرة الحكومة على مجارأتها. وستوقف هذه الظروف على العديد من العوامل بما فيها الحالة في ليبيريا المحتمل أن تكون لها آثار مزعزعة للاستقرار، وعلى الخطوات التي يتعين على الحكومة اتخاذها لبسط نفوذها بشكل فعال في جميع أنحاء البلاد واستعادة السيطرة الفعلية على مناجم الماس، وإعادة إدماج قدماء المحاربين.

٤٣ - وكجزء من عملية تعزيز السلام، وفي إطار الإعداد لوجود دولي محدود في البلد، من المهم بشكل خاص للحكومة المنتخبة مؤخراً أن تشرع في الاضطلاع بالدور القيادي في مجال التصدي للتحديات القائمة. غير أنه ينبغي للشركاء الدوليين أن يواصلوا تقديم الدعم اللازم. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد على ضرورة التعجيل بتقديم الموارد اللازمة لإتمام الجوانب غير المكتملة من عملية السلام، لا سيما إعادة إدماج قدماء المحاربين، وبسط نفوذ الدولة على أنحاء البلد كافة، وتعزيز العدالة، وسيادة القانون والمصالحة الوطنية. وسيظل بناء قدرات الشرطة والجيش يستلزم أيضاً من المجتمع الدولي تقديم قدر كبير من الموارد. وفي الآن ذاته، سيتعين على الحكومة أن تبادر بتحسين قدرتها على تدبير الإيرادات والمساهمة بموارد من أجل هذه الأولويات.

٤٤ - ورغم حسامة التحديات القائمة، فما من شك أن إمكانية النجاح واردة في سيراليون. لذا، من أجل تحقيق هذه الإمكانية، يجب على المجتمع الدولي أن يصمد ويذود عن الاستثمارات الكبرى التي أدت إلى التقدم المحرز حتى الآن. وعلى حكومة سيراليون من جانبها أن تقدم ثمار السلام إلى الشعب وألا تواجه عواقب الحرب فحسب، بل تتصدى لأسبابها الجذرية أيضاً، بما فيها الفساد، وانتهاكات حقوق الإنسان، وشدة تركز الهياكل الحكومية وإهمال الاحتياجات الإنمائية للسكان في المقاطعات.

٤٥ - وختاماً، أود أن أعرب عن تقديري لمجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، لما قدموه من دعم للبعثة، جعل حدث الانتخابات واقعاً. وأود أيضاً أن أهني ممثلي الخاص، وجميع الأفراد العاملين في البعثة من عسكريين ومدنيين، وحكومة سيراليون على هذا الإنجاز الرائع. وأثني بشكل خاص على مختلف الوحدات العسكرية التابعة للبعثة، التي حققت، بمواردها الخاصة، الكثير في تحسين معيشة شعب سيراليون من خلال تنفيذ مشاريع لفائدة المجتمعات المحلية وإتاحة مرافق طبية في أماكن لم يكن ليوجد فيها شيء لولا هذه الوحدات.